تقرير مختصر مقدم من مكتب تنسيق الكومسيك بشأن اجتماع لجنة التفاوض التجاري لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي
السيد غوركان بولات، المدير
(3–4 فبراير 2026، عبر الإنترنت)

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

- يسرّنا اليوم، بصفتنا الأمانة المشتركة للجنة المفاوضات التجارية، أن نعرض بإيجاز شديد الخلفية العامة وآخر المستجدات المتعلقة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والذي يُعد أحد المشاريع الرائدة للكومسيك.

- كما هو معلوم، تعود فكرة إنشاء نظام للأفضليات التجارية داخل منظمة التعاون الإسلامي إلى أواخر ثمانينيات القرن الماضي. وفي هذا الإطار، يهدف نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة حجم التجارة البينية بين دول المنظمة، ويؤدي دورًا مهمًا في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بينها.

- وبالنظر إلى أهمية اتفاقيات التجارة التفضيلية باعتبارها خطوة أولى نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي، فإن هذا النظام يمتلك القدرة على أن يشكّل أداة تمكين رئيسية للانتقال إلى ترتيبات تجارية أكثر تقدّمًا.

- يقوم نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي على ثلاثة اتفاقيات، هي: الاتفاقية الإطارية بوصفها الوثيقة القانونية الأساسية للنظام، واتفاقية بريتاس (PRETAS) التي تُكمّل الاتفاقية الإطارية، وقواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي.

- وفقًا للوثائق الأساسية، يتعين على الدول الأعضاء استيفاء شرطين في الوقت نفسه لجعل نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي ساري المفعول:

  - **أولًا:** توقيع وتصديق الاتفاقيات الثلاث لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي

  - **وثانيًا:** تقديم قوائم التنازلات الخاصة بها إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية.

- ولضمان التنفيذ الناجح للنظام، يُطلب من الدول الأعضاء اتخاذ عدد من التدابير الداخلية، من بينها طباعة نماذج شهادات المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، وإرسال نماذج من الأختام المعتمدة إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية، إضافةً إلى استكمال التدابير التشريعية والإدارية الداخلية اللازمة.

- وكما تفضّلتم مشكورين بالتذكير، ووفقًا للقرارات/اللوائح ذات الصلة الصادرة عن لجنة المفاوضات التجارية والدورات الوزارية للكومسيك، أصبح نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي ساري المفعول بالكامل اعتبارًا من 1 يوليو 2022.

- وبصفتها الأمانة المشتركة للجنة المفاوضات التجارية، قام مكتب تنسيق الكومسيك بإنشاء منصة تواصل إلكترونية، إلى جانب القنوات الدبلوماسية، بهدف تعزيز التواصل مع نقاط الاتصال الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وإطلاعهم على آخر المستجدات المتعلقة بالنظام.

- عقب دخول النظام حيّز التنفيذ، عُقدت سلسلة من اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية خلال عامي 2022 و2023 على التوالي، وذلك لبحث عدد من القضايا العملية بهدف ضمان التنفيذ الفعّال للنظام.

- علاوة على ذلك، عُقدت اجتماعات إفطار عمل وزارية في عامي 2022 و2023 على التوالي، لمناقشة القضايا المتعلقة بالتنفيذ الفعّال لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، وكذلك الرؤية المتعلقة ببدء جولات تفاوض جديدة تهدف إلى توسيع نطاق نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي.

- وفي هذا الإطار، عُقد الاجتماع الوزاري الثالث للجنة المفاوضات التجارية لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2024، بهدف إطلاق جولة جديدة لتوسيع نطاق النظام.

- **ومن جهة أخرى، رحّبت الدورة الأربعون للكومسيك بالقرارات المعتمدة في اجتماع لجنة المفاوضات التجارية، وطلبت مواصلة المراجعات الفنية خلال عام 2025 لاستكشاف إمكانيات توسيع نطاق نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، من خلال توسيع تغطية المنتجات وإدراج مجالات تنظيمية جديدة.**

- رحّبت لجنة المتابعة الحادية والأربعون للكومسيك بعرض جمهورية تركيا استضافة اجتماع للجنة المفاوضات التجارية لبحث التوسيع المحتمل لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، ودعت الدول الأعضاء التي وقّعت وصدّقت على الاتفاقية الإطارية إلى المشاركة الفاعلة في هذا الاجتماع. كما تمت دعوة الدول الأعضاء الأخرى، التي ليست طرفًا في الاتفاقية الإطارية، للمشاركة بصفة مراقبين.

- وفي هذا الصدد، عُقد اجتماع لجنة المفاوضات التجارية لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في أنقرة يومي 1 و2 أكتوبر 2025، برعاية وزارة التجارة في جمهورية تركيا، وذلك لبحث التوسيع المحتمل لنطاق نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي. وقد شاركت في الاجتماع الدول الأعضاء التي وقّعت وصدّقت على الاتفاقية الإطارية، إلى جانب دول أعضاء أخرى غير الأطراف في الاتفاقية شاركت بصفة مراقبين.

- **وقرّر اجتماع لجنة المفاوضات التجارية المشار إليه الشروع خلال الفترة المقبلة في مناقشات تمهيدية حول عدد من القضايا، بهدف استكشاف إمكانيات توسيع نطاق نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك التحديات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية PRETAS، ومجالات وأهداف التوسّع المحتملة، فضلًا عن الاعتبارات القانونية والمسائل المؤسسية.**

- وخلال الدورة الحادية والأربعين للجنة الكومسيك، اقترحت جمهورية تركيا استضافة الاجتماع المقبل للجنة المفاوضات التجارية في الفترة 3–4 فبراير 2026، بهدف إطلاق مناقشات تمهيدية حول هذه القضايا الأربع، بمشاركة الدول الأعضاء الأطراف في الاتفاقية الإطارية، مع توجيه الدعوة إلى الدول الأعضاء الأخرى المهتمة للمشاركة بصفة مراقبين.

- وفي هذا الإطار، وبصفتنا أمانة لجنة المفاوضات التجارية، قمنا بتوجيه جميع الدعوات وتعميم كافة الوثائق ذات الصلة على الدول الأعضاء عبر القنوات الدبلوماسية، وذلك امتثالًا لقواعد وإجراءات عمل لجنة المفاوضات التجارية.

- كما يسرّنا أن نحيط هذا الجمع الموقر علمًا بأنه، ووفقًا للقرار ذي الصلة الصادر عن آخر اجتماع للجنة المفاوضات التجارية، تم إنشاء منصة إلكترونية خاصة تتيح للدول الأعضاء الوصول إلى جميع المعلومات اللازمة المتعلقة بتنفيذ نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

- وبصفتنا أمانة لجنة المفاوضات التجارية، نواصل أيضًا جهودنا من خلال أنشطة التوعية، بهدف توسيع قاعدة عضوية النظام بما يتيح استفادة عدد أكبر من الدول الأعضاء من مزايا النظام.

- وفي هذا الصدد، وبعد انعقاد آخر اجتماع للجنة المفاوضات التجارية، تم تنظيم ورشة عمل للتوعية لفائدة المجموعتين العربية والآسيوية اللتين هما في طور الانضمام إلى نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك بتاريخ 13 يناير 2026.

- في الفترة المقبلة، سنواصل التزامنا بخدمة الدول الأعضاء والاستجابة لاحتياجاتهم بما يضمن التنفيذ الفعّال لنظام الأفضليات التجارية بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

شكرًا لك، السيدة الرئيسة.